اتفاقية نيو ستارت ومستقبل نظام الحد من التسلح

(آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، العدد 6، يناير 2026)

د. نورهان الشيخ

رغم ما عكسته قمة آلاسكا وخطة ترامب للسلام فى أوكرانيا من انفراجه ملحوظة فى العلاقات الأمريكية الروسية، يتصاعد التوتر النووي بين أكبر قوتين نوويتين والمسؤول الرئيسى عن الاستقرار الاستراتيجي العالمى حيث تمتلك روسيا والولايات المتحدة معا حوالي 90% من الرؤوس الحربية النووية في العالم. على النحو الذى يقوض نظام الحد من التسلح الذى تطور على مدي ما يزيد عن نصف قرن عبر تفاهمات واتفاقات عدة بين واشنطن وموسكو أبرزها وأهمها معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية المعروفة بستارت الجديدة، "نيوستارت"، المتعلقة بالحد من عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والرؤوس النووية لكلا البلدين. واعتبرت تتويجاً لنظام الحد من التسلح حيث حلت محل كلاً من معاهدة "ستارت 1" لعام 1991، التي انتهى العمل بها في ديسمبر 2009، ومعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام 2002 "سورت"، التي انتهت بدخول "نيوستارت" حيز التنفيذ في 5 فبراير 2011. ومثلت "نيوستارت" نقلة نوعية حيث أقرت انخفاض بلغ 74% عن الحد الأقصى للرؤوس الحربية النووية المحددة فى معاهدة "ستارت 1" والبالغ 6000 رأس نووى، و30% عن الحد الأقصى البالغ 2200 رأس نووى وفقاً لاتفاقية "سورت"، وحددت عدد الرؤوس النووية بما يحقق التكافوء بين البلدين ولا يتجاوز 1550 رأس نووى.[1]

أولاً: أبعاد التصعيد النووى والمخاطر المقترنة به:

ألقت الأزمة الأوكرانية بظلال واضحة على العلاقات الأمريكية الروسية بصفة عامة، التى بلغت حد الصفر، على حد تقدير الكرملين، بما فى ذلك تجميد الحوار الاستراتيجى حول تجديد معاهدة "نيوستارت" التى ينتهى العمل بها فى 5 فبراير 2026، والتصعيد النووى بين الجانبين، الذى تتمثل أهم ملامحه ومخاطره فيما يلى:

1. تعليق روسيا العمل بمعاهدة "نيوستارت":

توالت الانسحابات الأمريكية والتعليق المضاد من جانب روسيا من الاتفاقات التى مثلت منظومة الحد من التسلح، وكانت معاهدة "نيوستارت" هي الاتفاقية الوحيدة المتبقية لمراقبة الأسلحة النووية بين البلدين، إلى أن أعلن الرئيس بوتين، في 21 فبراير 2023، تعليق مشاركة روسيا بها، دون الانسحاب منها، فى سياق تدهور العلاقات الروسية الأمريكية والإجراءات التى اتخذتها واشنطن تجاه موسكو على خلفية الأزمة الأوكرانية، ومن أهمها العقوبات الأمريكية على روسيا، ودعم أوكرانيا، وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في دول أوروبا الشرقية، وكذلك عزم واشنطن تغيير إجراءات التخلص من البلوتونيوم وفقاً للاتفاقية دون موافقة روسيا. هذا إلى جانب اتهام واشنطن بانتهاك المعاهدة التى تنص على 18 عملية تفتيش داخل المواقع سنويا، وعرقلة عمليات التفتيش من الجانب الروسي.[2] وقد أثار قرار بوتين مخاوف بشأن مخزون البلدين من الأسلحة النووية خاصة وأن كلاهما يعمل على تحديث ترساناته النووية وإحداث قفزات نوعية بها. وقد بدأت الولايات المتحدة برنامج تحديث جميع مكونات قواتها النووية الاستراتيجية عام 2024 ليستمر على مدار العقد الحالي والقادم، بتكلفة تقدر بـ ٥٤٠ مليار دولار.[3]

2. التوجيه الأمريكى باستئناف التجارب النووية:

وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فى 30 أكتوبر، الجيش الأمريكى باستئناف عملية اختبار الأسلحة النووية فوراً بعد توقف دام 33 عاماً. وكانت آخر تجربة نووية أمريكية قد أُجريت في سبتمبر 1992، أعقبها إقرار الكونجرس قانون "إكسون هاتفيلد ميتشل" الذي نص على وقف التجارب، نظراً لإنتهاء الحرب الباردة وإغلاق موقع الاختبارات السوفيتي في كازاخستان في أغسطس 1991، وإعلان موسكو وقفًا أحاديًّا لتجاربها في أكتوبر من نفس العام. ورغم إن قرار ترامب جاء رداً على الاختبارات الروسية للصواريخ المجنحة الجديدة والأسلحة تحت المائية المزودة بمحركات نووية، وإعادة تشغيل موقع روسيا الرئيسى للتجارب النووية في نوفايا زيمليا بمياه روسيا القطبية الشمالية.[4] فقد رأت فيه موسكو تصعيداً أمريكياً، وخلال اجتماعا لمجلس الأمن القومى الروسي، أكد الرئيس بوتين على ضرورة بدء التحضير لاستئناف التجارب النووية في نوفايا زيمليا، والجهوزية لمثل هذه التجارب إن أقدمت الولايات المتحدة عليها، محذراً من أي تحركات أمريكية قد تهدد الأمن الاستراتيجي العالمي.

3. فوضى نووية محتملة:

تجميد التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا ضمن اتفاقية "نيو ستارت" وتراجع الثقة بين البلدين، ينذر بفوضى نووية نتيجة تراجع الامتثال لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وتهميش دور منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، مما يجعل من الصعب التأكد من الأنشطة النووية السرية، وقد يدفع إلى إعادة التفكير في الخيارات الدفاعية في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وجنوب آسيا، بما في ذلك برامج التخصيب أو التسليح الخفية، فالدول الإقليمية قد تبرر مثل هذه الخطوات باعتبارها رداً على انهيار الضمانات الدولية، وكون القوى الكبرى لا تلتزم بالقيود التي تفرضها على الآخرين أو ما يُعرف بـ"التأثير الدومينو" للانتشار النووى. من ناحية أخرى، يعزز استئناف التجارب النووية، حال حدوثه، من سباق التسلح النووى بين واشنطن وموسكو، والاتجاه نحو تطوير رؤوس نووية صغيرة أو "ذكية"، ويزيد من احتمالات الاستخدام الفعلي لها فى النزاعات الإقليمية.

ثانياً: تجديد "نيوستارت": التحديات والفرص:

إن مستقبل معاهدة "نيوستارت"، ومعها نظام الحد من التسلح بأكمله، يكتنفه الكثير من الغموض، فهناك عوامل تدفع فى اتجاه تجديد الاتفاقية، إلا إن الأمر لا يخلو من العراقيل التى قد تحول دون ذلك.

1. التحديات التى تواجه استئناف "نيوستارت":

- تجميد الحوار والمفاوضات بين البلدين، وكان أخر اجتماع مشترك قد عُقد فى أكتوبر 2021، وتم خلاله مناقشة إمكانية إبرام اتفاقية جديدة كبديل للاتفاقية الحالية، وبدا واضحاً تباعد المواقف الروسية الأمريكية حول تمديد العمل بمعاهدة "نيوستارت"، وجاءت الحرب الأوكرانية لتعمق من أزمة الثقة بين البلدين وتزيد من الفجوة فى مواقفهما ليتعثر الحوار خاصة مع إعلان روسيا فى 28 نوفمبر 2022 تعليق الحوار مع واشنطن لمناقشة إمكانية استئناف عمليات التفتيش بموجب معاهدة "نيو ستارت" إلى أجل غير مسمى.

- موقف ترامب السابق من معاهدة "نيوستارت"، فقد رفض خلال فترة رئاسته السابقة البحث في تجديد أمد الاتفاقية، واعتبر أن واشنطن أخطأت في التقيد بهذه الاتفاقية لأن 60% من الترسانة النووية الروسية من صواريخ نووية متوسطة وقصيرة المدى لم تشملها المعاهدة.

- الشكوك والاتهامات المتبادلة بين الجانبين حيث تتخوف واشنطن من القفزات التى تحدثها روسيا فى المنظومات الصاروخية لاسيما الفرط صوتية، وتتوجس موسكو من خطط توسيع المكونات الاستراتيجية لنظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، والأنشطة الأمريكية المتعلقة بترسانة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ونشر مكونات نظام الدفع الصاروخي الأمريكي في الفضاء.

- المعضلة الصينية: تصر واشنطن على ضرورة دمج الصين في منظومة اتفاقيات نزع الأسلحة النووية، حتى لا يترك تطوير ترسانتها النووية بعيدا عن أي شفافية أو مبادئ حاكمة ضمن اتفاقيات دولية أو معاهدات ملزمة، خاصة مع ما تشهده من قفزات غير مسبوقة. هذا فى حين ترفض بكين ذلك مؤكدة أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق التكافؤ مع واشنطن، وأبدت موسكو تفهماً لموقف الصين بشأن عدم المشاركة في مفاوضات الاستقرار الاستراتيجي، ورأت ضرورة أن تأخذ المعاهدة الجديدة في الاعتبار ليس فقط الترسانة الأمريكية بل أيضا القوى النووية الأخرى في حلف شمال الأطلسي، بريطانيا وفرنسا.

2. الفرص المتاحة لتجديد الاتفاقية:

رغم التحديات السابقة فإن هناك عوامل تعزز فرص مد العمل باتفاقية "نيوستارت" لعام قادم أو لحين الوصول إلى اتفاقية مرضية للطرفين. أولها، الإنفراج فى العلاقات الأمريكية الروسية منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض، فقد ربطت موسكو بين استئناف الحوار الاستراتيجي حول "نيوستارت" وتغيير النهج العدائى تجاهها من جانب واشنطن، وهو ما تحقق بوصول ترامب للبيت الأبيض. وفي 22 سبتمبر أعلن الرئيس بوتين، خلال اجتماع لمجلس الأمن القومى الروسي، استعداد روسيا مواصلة الالتزام بالقيود الكمية المنصوص عليها في معاهدة "نيو ستارت" لمدة عام بعد انتهاءها فى 5 فبراير 2026، وأبدى ترامب تأييده للمقترح، بل وشكك فى جدوى الأسلحة النووية في خطاب ألقاه يوم 23 سبتمبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قائلاً "نريد وقف تطوير الأسلحة النووية، إن الأسلحة النووية الأمريكية قوية لدرجة أننا لا نستطيع استخدامها أبدًا، وإذا استخدمناها يومًا ما، فقد ينتهي العالم حرفيًا"[5].

ثانيها، إن عودة واشنطن إلى الاختبارات النووية لن تُحسم بالإرادة السياسية وحدها، بل ترتبط أيضًا بالقدرات التقنية ومدى جاهزية البنية التحتية. وفى هذا الاطار، يشير الخبراء أن مساعي ترامب لاستئناف التجارب النووية قد تستغرق سنوات طويلة وتكلف ملايين الدولارات دون

جدوى استراتيجية، فتجربة بسيطة قد تكلف أكثر من 100 مليون دولار. هذا إلى جانب غياب الكفاءات، فالعديد من موظفي وكالة الأمن النووي غادروا أو فُصلوا من مناصبهم. كما إن مواقع الاختبار والمعدات التشخيصية وسلاسل الإمداد فقدت جاهزيتها منذ التسعينيات، واستعادتها تتطلب استثمارات ضخمة ووقتًا، ويحتاج موقع نيفادا شمال غرب لاس فيجاس، الذى تجرى فيه معظم التجارب النووية، إلى إصلاحات كبيرة نظراً لتدهور المعدات والأجهزة.

من ناحية أخرى، لا توجد حاجة لإجراء تجارب نووية حيث إن الهدف الأساسى من إجراء التجارب هو تحسين تصميم الرؤوس الحربية وقياس العائد التفجيري، وتأثير الانفجارات في المنشآت والمعدات العسكرية وهو ما تحققه التجارب الحديثة باستخدام النمذجة الحاسوبية والتجارب "دون الحرجة"، عالية الدقة والتى تحاكي ديناميات الانفجار النووي دون الحاجة إلى تفجير فعلي. وهو البرنامج الذى أطلقته إدارة بيل كلينتون عام 1995، والمعروف بـ "برنامج الحفاظ على الترسانة"، أو إدارة المخزون "Stockpile Stewardship Program" الذي يُعنى بمتابعة سلامة الرؤوس النووية عبر المحاكاة الحاسوبية دون التفجير أو ما يُسمى التجارب دون انفجار Experiments Subcritical، كبديل عملي وآمن. وعلى مدى العقود التالية، إلتزمت الإداراتٍ الست المتعاقبة بما فيها إدارة ترامب الأولى، بوقف طوعي عن إجراء أي تفجيرات نووية جديدة، مكتفيةً ببرامج المحاكاة الفيزيائية وصيانة الترسانة عبر النماذج الحاسوبية المتقدمة. وتمكنت الولايات المتحدة عبر هذه البرامج من تطوير وتحديث رؤوسها النووية دون الحاجة لتجارب تفجيرية، ومن أبرز هذه التحديثات قنبلة "بي 61-12"، و"بي 61-13". كما استطاعت انتاج رؤوس أصغر وأكثر دقة وقابلة للضبط تمنح خيارات تكتيكية لردع الخصوم دون دمار شامل مثل "دبليو 76-2".[6] ومازالت الخطط الأمريكية تتجه إلى هذا النوع من التجارب، فقد أشار تقرير وزارة الطاقة الأمريكية حول خطة "الحفاظ على الترسانة" لعام 2025، إلى الاستثمار بكثافة في بناء جيل جديد من المختبرات التي تسمح بدراسة مكونات السلاح النووي في بيئة واقعية، دون الحاجة إلى تفجيرات حقيقية.

---

[1] New START Treaty, US Department of State, https://www.state.gov/new-start-treaty

[2] Путин заявил о приостановке участия России в ДСНВ, РИА Новости, 21.02.2023, https://ria.ru/20230221/spetsoperatsiya-1853569249.html

[3] US Nuclear Modernization Programs, The Arms Control Association, August 2024, https://www.armscontrol.org/factsheets/us-modernization-2024-update#

[4] Trump tells Pentagon to resume testing US nuclear weapons, Reuters, October 30, 2025, https://www.reuters.com/world/china/trump-asks-pentagon-immediately-start-testing-us-nuclear-weapons-2025-10-30/

[5] The Guardian, 23 Sept. 2025, https://www.theguardian.com/us-news/2025/sep/23/trump-un-general-assembly-speech

[6] Stockpile Stewardship, US Department of Energy's National Nuclear Security Administration, https://nnss.gov/mission/stockpile-stewardship-program/